على ضوء تنفيذ قرار النفط للغذاء

ماهي امكانية تأهيل نظام الحكم في العراق . .وأين تقف اسرائيل من ذلك !!

يبدو ان هناك مراجعة لتطوير سياسة اسرائيلية ليكودية تأخذ بالحسبان البعد العراقي، فقد اصدر مركز الدراسات الاستراتيجية المتقدمة في اسرائيل في شهر حزيران 1996، دراسة بشأن مستقبل اسرائيل، على درجة من الاهمية خاصة لتعاطف رئيس الوزراء الاسرائيلي مع مقترحاتها ولمشاركة فريق من الاسرائيليين والامريكيين القريبين من صناع القرار في اعدادها (رأس مجموعة البحث ريتشارد بيرل من معهد "انتربرايز" في واشنطن، ومن المشاركين جيمس غولبرت من المعهد اليهودي لشؤون الامن القومي، وروبرت لوكنبرغ رئس معهد الدراسات الاستراتيجية المتقدمة) . الدراسة انتقدت فكرة "الشرق الاوسط الجديد" لبيريز، وترفض مقولة السلام مقابل الارض وتدعو لمقولة "السلام مقابل السلام" دون تنازل عن الارض، ومن اجل ذلك قدمت مقترحات من بينها التحذير من التعامل مع النظام السوري لانه "نظام يجب عدم الثقة به". . وانه "يجب التمييز بين الاعداء والاصدقاء والحرص على ان يشعر الاصدقاء بالقيمة الكبرى لصداقتنا. ويمكن لاسرائيل ان ترسم استراتيجيتها وذلك بالتعاون مع تركيا والاردن، مع عزل سورية وازاحة صدام حسين من السلطة في العراق، كل ذلك يسهم في تطويق الدور الاقليمي لسورية وحصر كل طموحاتها"، وان يصبح سقوط وليس "احتواء" صدام حسين هدفا لصالح معادلة سياسية جديدة.

فالعراق هو احد الجوائز التي يمكن بواسطتها اشعار "الاصدقاء بالقيمة الكبرى لصداقة اسرائيل"، حيث تلوح بمكافئة الاردن بعرش العراق وتكون بذلك عاقبت سورية والسعودية.

استنادا لهذا التحليل يصبح مجيء نظام حليف للغرب واسرائيل في العراق هدفا استراتيجيا لاسرائيل، حيث تصبح سورية في حالة احتواء كامل بما يرفع عن اسرائيل ضغط الانسحاب من الجولان.

ونتنياهو على النقيض من بيريز لايعتبر ان السلام مع سورية هو الشرط الاول لامن اسرائيل الاقليمي، وفي غياب القدرة العربية في تهديد اسرائيل عسكريا يصبح تأجيل السلام وخلق الحقائق على الارض من خلال استثمار التناقضات العربية وسيلة الليكود للاحتفاظ باكبر قدر من "ارض اسرائيل الكبرى".

و سياسة الاستيطان المستمرة في الجولان هي الدليل العملي على توجهات الليكود. ففي لقاء مع مستوطني الجولان اكد نتنياهو التزامه بزيادة سكان مستوطنة كاتزارين الى اكثر من الضعف، اي 15 الف نسمة خلال فترة ولايته، كما انه وافق على الخطة التي قدموها "الجولان عام 2000" وهي تطلب مبلغ 202 مليون دولار للقطاع العام

لاستثمارها في البنية التحتية، وبناء وحدات سكنية في عشر مستوطنات، لزيادة عدد سكانها بعشرة الاف نسمة خلال السنوات الاربع المقبلة. و قال نتنياهو في مقابلة مع محطة التلفزيون الامريكية سي بي اس (8/7/1996) "انني اؤمن انه مثلما فاجأ بيغن العالم فانني ايضا سوف افاجىء العالم". واستبعد رئيس الوزراء الاسرائيلي امكانية التوصل لتسوية مع سورية ترتبط بانسحاب اسرائيلي من مرتفعات الجولان قائلا ان "انسحابا من الهضبة سيمكن سورية من مهاجمتنا في اي وقت متاح وحينها سنبقى مع مجرد وعود او قصاصة ورق". وتابع "مع ذلك هناك اجماع واسع لدينا ان وجودنا في الجولان لايضمن سلاما، انه يمنع فقط نشوب حرب فعلية"، مشيرا الى انه "اذا اصبح النظام في دمشق ديمقراطيا، واصبح هناك فجأة ديمقراطيون في سورية، فان كل شروطنا حول اهمية الامن لضمان السلام ستكون مختلفة تماما". . مؤكدا انه لن يتمسك بموضوع الامن كما يفعل الان اذا ما نشأت انظمة ديمقراطية في الدول المجاورة لاسرائيل.

ان هذا الحديث، بأسم الديمقراطية، هو دعوة لاسقاط نظام الاسد الحاكم في سوريا الذي جعل من عودة الجولان شرطا للسلام.

قد تستطيع اسرائيل اقناع واشنطن بسيناريو اسقاط صدام بما تملكه من نفوذ في صناعة القرار السياسي الامريكي خاصة بوجود كلينتون وطبيعة اللوبي اليهودي الامريكي الذي يميل اصلا لليكود.

ولكن تبقى هناك عقبات ليس من السهل تجاوزها، اولها القدرة على احداث التغيير بادوات عراقية حليفة دون دفع البلاد للفوضى او الافغنة بما يضر الغرب اكثر من بقاء نظام صدام حسين في حالة "احتواء". واذا اخذنا بعين الاعتبار حالة التردي التي تعيشها المعارضة العراقية، خاصة بعد الاقتتال الكردي الداخلي وانسحاب امريكا من شمال العراق يصبح وجود مثل هذه الادوات القادرة على التغيير صعبا ان لم نقل مستحيلاً.

ثانيا، لابد من غطاء او قاعدة عربية لتوفير الحماية لمثل هذه العملية، وقد تكون الكويت مستعدة لذلك ولكن حجم الكويت وقدراتها يجعلها اضعف من القيام بمثل هذه المهمة، وهنا قد يشار الى الاردن، ولكن هل ان عمان مستعدة لمجازفة غير مضمونة النتائج؟ خاصة بعد تجربتها السلبية مع حسين كامل سابقا وحركة الوفاق حاليا. قد يكون الاردن اكثر استعدادا لو كان مشروع التغيير في العراق يندرج ضمن تصور سياسي يوفر حل للقضية الفلسطينية والشرق الاوسط عموما، بما يستجيب للحد الادنى من الحقوق الفلسطينية كما جاءت في اتفاقية اوسلو. ولكن اصرار نتنياهو على تعديل اتفاقية اوسلو والابتعاد عن تسوية مع الفلسطينيين، يسقط دور الاردن في اي مجال للعمل المشترك. و مجرد التلويح بالعرش العراقي سوف لا يسقط القيادة الاردنية -الاطول باعاً في لعبة الحكم- في اوهام يناقضها الواقع.

اختلال التوزان الاستراتيجي العربي ـ الاسرائيلي . .

ان الخوف العربي من التصلب الليكودي وتعطل مسيرة السلام دفع دول الجوار العربي الى اعادة حساباتها، من تنافس فيما بينها خوفا على مكانة كل منها في مرحلة مابعد السلام، الى تقارب سياسي بين مصر وسوريا والاردن والسعودية الامر الذي كان غائبا في مطلع عام 1996.

فاصبحت مصر اكثر قناعة في ضرورة تأهيل العراق وعودته للصف العربي للمساهمة في وقف التدهور العربي العام، خاصة وان القيادة المصرية اخذت تتذوق طعم "الزعامة" العربية (رفض الرئيس مبارك المشاركة في لقاء نتنياهو-الحسين-عرفات الاخير في واشنطن، وانتقاد الضربات الصاروخية الامريكية على العراق في ايلول) التي اكسبتها رصيدا داخليا ساعدها على التصدي للتيار الاسلامي.

وفي غياب "ورقة" العراق التي اثارت مخاوف سوريا من "اطماع" هاشمية، فتح الطريق امام تحسن العلاقات الاردنية السورية حتى بلغت ذروتها بزيارة الملك حسين لدمشق، وانتقاد الملك حسين العلني لسياسة نتنياهو، وبالمقابل تحسنت علاقات كل من سوريا والاردن مع ياسر عرفات (قيام الملك حسين بأول زيارة لمدينة اريحا الخاضعة للسلطة الفلسطينية بزعامة عرفات).

كما ان خيبة الاردن، بالمعارضة العراقية التي استضافتها في عمان بضغط من واشنطن من جهة، و غياب ثمار السلام مع اسرائيل من جهة ثانية، جعل الاردن مضطرا لاعادة النظر في موقفه من بغداد باتجاه التعايش التجاري والاقتصادي وتخفيف الحملات الاعلامية، خاصة وان الشارع الاردني لايزال متعاطفا مع بغداد.

ان حالة الاستقطاب العربي الاسرائيلي التي اعادها الليكود للواجهة عززت تعاطف الشارع العربي مع التصلب العراقي، كما كرست قناعة النظام العراقي باطروحات الرفض التقليدية، ووجد اليوم -بعد ان تحاشى انتقاد عرفات سابقا- الفرصة مناسبة لانتقاده في سلسلة مقالات تحت عنوان "الاتفاق بين ياسر عرفات والكيان الصهيوني" ("الثورة" 20-23/9/1996)، بقولها ان عرفات "ارتكب خطأ تاريخيا عظيما على الاقل".

واذا كان هناك احتمال -في عهد بيريز- بان يستجيب صدام لصفقة تعيد تأهيله مقابل سلام مع اسرائيل يلبي متطلبات منظمة التحرير الفلسطينية فان الليكود حرق جسر العبور هذا.

اما على صعيد سوريا، فانها الاكثر خوفا، بعد عرفات، من نهج الليكود خاصة وان رأس النظام او عزلته هي هدف تل ابيب. ومن هذا المنطلق ليس من مصلحة سورية دفع العراق للسقوط بيد امريكا او اسرائيل او أفغنته بما يفرض عليها دورا غير مستعدة له. فاذا لم تعمل سورية على تأهيل نظام بغداد لاسباب تتعلق بعلاقاتها مع امريكا والسعودية، فانها ستعمل على منع اي تغيير لايصب لصالح سورية مباشرة. وفي هذا الموقف تلتقي مصر مع سورية.

اما على صعيد تركيا، فان زعامة اربكان الاسلامية ستجعل من اقامة تحالف استراتيجي بين انقرة وتل ابيب امراً صعبا في الامد القريب، خاصة وانه بادر في ديبلوماسية الانفتاح على ايران والدول الاسلامية والعربية بما فيها ليبيا

الذي قام مؤخرا بزيارتها. كما تبقي مخاوف انقرة من صلة اسرائيل بالاكراد وامكانية توظيفهم لمشروع انفصالي، في وقت تجد انقرة ان الاوضاع في شمال العراق تتجه لصالحها حيث اصبحت اليوم الطرف الاقوى هناك خاصة بعد اتفاق انقرة الاخير الذي رعته الولايات المتحدة وتركيا للوساطة بين الاطراف الكردية المتنازعة. ويخدم تأهيل العراق مصالح تركيا النفطية والاقتصادية بأعادة ضخ النفط ومن هنا رحبت تركيا بتنفيذ قرار 986 (النفط للغذاء)، كما ان عودة الحكم المركزي لشمال العراقي هو اجهاض للمشروع القومي الانفصالي لاكراد تركيا.

خلل التوازن الاستراتيجي في الخليج .. والحاجة لدور عراقي

كان التوزان الاستراتيجي بين العراق وايران يمثل احد اهم اركان الامن الخليجي، وهذا يفسر انحياز دول التعاون للعراق في حربها ضد ايران وفيما بعد وقوفها ضد العراق عند احتلاله الكويت.

اعتمدت واشنطن سياسة الاحتواء المزدوج بديلا عن "التوازن الاستراتيجي" بين العراق وايران، وذلك منذ نهاية حرب الخليج الثانية في كانون الثاني 1991.

ولكن واقع الحال يشير الى ان الضعف العراقي صب لصالح ايران من جهة والى تزايد الوجود العسكري الامريكي في دول الخليج من جهة اخرى، بما خلق عنصر عدم استقرار داخلي من خلال الاستياء الشعبي الداخلي الذي رأى في الوجود الامريكي العسكري "حلباً" للاموال الخليجية، و "تدنيسا" للارض المقدسة، دون حل لمشكلة النظام العراقي.

ان مصلحة الامارات وقطر وعمان والبحرين هو في انهاء الوضع الشاذ في العراق، سلبا او ايجابا، اي باسقاط النظام ومجيء حكم قادر على استعادة التوازن الاستراتيجي مع ايران، وألا فمن الافضل هو تأهيل النظام العراقي ولو بزعامة صدام حسين.

اما الكويت، ضحية الاحتلال العراقي، فانها ستبقى مع اسقاط النظام وفي اسوأ الاحتمالات بقاء الاحتواء ومنع اي تأهيل.

اما المخاوف السعودية فقد شخصها الامير خالد بن سلطان بقوله (الحياة 9/11/1996): "لب المشكلة هو صدام حسين ذاته. ويؤسفني ان اقول اننا لانثق به. . ومن الصعب تصور ان تقيم الدول الخليجية علاقات طبيعية مع العراق طالما بقي صدام حسين في السلطة. ان السؤال الذي مازال يشغل كل جيران العراق هو: كيف يمكن تحقيق انتقال هادىء الى نظام مابعد صدام، من دون تهديد وحدة اراضي العراق، ومن دون فظاعات حرب اهلية، ومن دون تعريض الجغرافيا السياسية للمنطقة لمزيد من الاضطراب؟ لم يقدم احد حتى الان حلا مقنعا لهذه المشكلة".

ان هذا التحليل هو عمليا وصفة لابقاء الاحتواء مادام التغيير المنشود، ومن باب اولى تغيير لايصب لصالح حكم هاشمي، غير مطروح عمليا. يضاف الى ذلك البعد النفطي الذي لم يتطرق الامير خالد اليه: ان استمرار الاحتواء والحظر هو ضمانة السعودية في بقاء العراق مستبعدا عن سوق النفط وبالتالي استحواذ السعودية على القسم الاعظم من حصة العراق في سوق النفط العالمية، الامر الذي حقق للسعودية مايزيد عن مائة مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية.

أعادة انتخاب الرئيس كلينتون

-ان سياسة الاحتواء المزدوج هي عنوان السياسية الامريكية تجاه العراق وايران ابان عهد كلينتون الاول. والسؤال هو هل ستجد الادارة الثانية ضرورة لتغيير نهجها؟

- لم تكن السياسة الخارجية سابقا وسوف لن تكون لاحقا مركز الثقل في توجهات الرئس كلينتون.

- تقول الاحصاءات ان اكثر من 80% من اصوات اليهود الامريكيين اعطيت لكلينتون.

- ان اعادة انتخاب كلينتون للرئاسة وبالتالي عدم خضوعه لاعتبارات تجديد انتخابه مرة اخرى قد تعطيه حرية في التحرك، ولكن بقاء الكونغرس بيد الجمهوريين ابقى الرئس الامريكي كلينتون بحاجة الى احد اهم ادوات الضغط على الكونغرس الا وهي اللوبي اليهودي، خاصة وان ملفات التحقيق بتجاوزات الرئيس كلينتون وزوجته المالية ستكون على جدول اعمال الكونغرس الجديد.

- ترددت في اوساط سياسية ان اسرائيل اجرت -في عهد بيريز- حوارا مع بغداد عن طريق ثالث، لمقايضة التطبيع بدعم عملية السلام الامر الذي اغاظ واشنطن انذاك، ولكن في ظل الليكود فان العكس هو المحتمل، اي معارضة اسرائيل لأي تأهيل لنظام بغداد القائم.

- على الصعيد الايراني: كان هدف سياسة الاحتواء الضغط الاقتصادي والسياسي بما يجبر ايران على تغيير سياستها -وليس نظامها- تجاه المصالح الامريكية في الخليج واسرائيل.

- على الصعيد العراقي: كان يؤمل ان تؤدي هذه السياسية الى تغيير النظام بنظام يستجيب للمصالح الامريكية.

وفي الحالتين لم تفلح السياسة الامريكية في تحقيق تلك الاهداف، ولكنها حققت التالي:

- تواجدا عسكريا لامثيل له في الخليج كفيلا بابعاد خطر ايران والعراق عن الخليج بما يضمن امن المنطقة وسلامة مصادر النفط ووسائل نقله.

- استخدام الحظر الاقتصادي لأضعاف العراق، الذي لم يعد قادرا على تهديد المنطقة بعمل بحجم غزو الكويت.

ولكن الاستقرار المؤقت ليس بديلا عن نظام اقليمي كفيل بحل مشكلات المنطقة وحفظ امنها، وهذا ماعجزت سياسة الاحتواء المزدوج عن تحقيقه. ان طبيعة "الاحتواء المزدوج" هي بالضرورة حالة مرحلية ومؤقتة مفروض ان تنتهي باسقاط الخصم او الانفتاح والحوار معه. فرغم كل الصعوبات فان ايران ليست في حالة تراجع، كما ان النظام في العراق رغم كل العقوبات لايزال قابضاً على السلطة دون منازع، وحالة التردي الداخلي والخوف من افغنة العراق باتت تشكل رادعا لصالح بقاء صدام كصمام امان.

ومن الواضح ان الولايات المتحدة، ان لم تملك قدرة او ارادة الاسقاط فانها تبقى الطرف الحاسم في مستقبل العراق، بين الاحتواء او التطبيع. وان مجرد الاشارة الى معاناة الشعب العراقي سوف لن تقنع صانعي القرار السياسي بتغيير موقفهم، مهما كانت المعاناة. وتنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء جاء لرفع العتب عن واشنطن وليس لتأهيل بغداد. والضغوط الفرنسية والروسية مهما تعاظمت سوف لن تصل الى حد التحدي وخرق قرارات الحظر الاقتصادي.

ولكن قد يصبح اسقاط صدام هدفا معلنا اذا ما قام بمغامرة بحجم غزو الكويت او حتى اقل من ذلك، ولكن تحركات صدام خلال السنوات القليلة الماضية، تجعل من مثل هذه المغامرة احتمالا مستبعدا. وبالمقابل يصبح تأهيل العراق ضرورة اذا ما تعرض لتهديد ايراني حاسم، ولكن سلوك ايران المتوازن وتصرفها "المحسوب" في كردستان يجعلنا نستبعد مثل هذه التصرف على الاقل في الامد المنظور.

- خطر تفتت العراق كدولة لايخدم المصالح الامريكية التي تبقى بحاجة الى عراق مستقر قادر على تلبية الحاجة النفطية للعالم عند الضرورة، وعليه يصبح استمرار الاحتواء مع السماح بتنفيذ قرار النفط للغذاء خيارا واقعيا.

- الامر الذي يمكن ان يغير المعادلة تماما هو النفط، بمعنى ان يصبح العالم بحاجة للنفط العراقي، ان عالمية الاعتماد على نفط الخليج تجعل اي اخلال بالتوازن النفطي ، سعرا او حجما، في اي بقعة في العالم مشكلة امريكية رغم قدرة امريكا على سد معظم حاجاتها النفطية الخاصة من مصادر اخرى.

- وانه من مصلحة واشنطن في هذه الحالة ابقاء العراق في حالة انتظار واستعداد دون تأهيل من خلال تنفيذ قرار 986، وحتى زيادة كمية النفط المصدر كما يسمح بذلك نص القرار.

- ان حاجة الولايات المتحدة الى تنويع مصادر النفط، وعدم الاعتماد الكلي على السعودية التي تعيش مخاوف انفجارات داخلية، قد تدفع البعض الى التفكير بالعراق كاحتياطي، ولكن البعض يجد في انفتاح امريكا على ايران بدلا من العراق خيارا افضل ومطالبة بعض المراقبين الامريكان باعتماد سياسة المداخلةEngagement وليس

الاحتواءContainment مع ايران تشير الى هذا الاتجاه، خاصة وان النظام الايراني اصبح مؤسسي غير مرتبط بشخص معين وبالتالي باق في الامد المنظور ولابد من التعامل معه خاصة وان هناك محاور متعددة في ايران يمكن الاتفتاح على بعضها من خلال اعتماد سياسة الجزرة والعصا.

تنفيذ قرار النفط للغذاء هو اداة (الاحتواء) الفاعلة

- ان البدء في تنفيذ قرار النفط للغذاء، بنفس الوقت الذي تعطي فيه واشنطن اللجوء للجماعات العراقية التي كانت تعمل معها في شمال العراق، هو تكريس لحالة الاحتواء، بما يحقق التالي:

1- رفع العتب والضغط المعنوي عليها من قبل عدد من الدول العربية والكبرى مثل روسيا وفرنسا بشأن معاناة الشعب العراقي. وتكون بذات الوقت اسقطت ورقة العطف الانساني التي استخدمتها بغداد بجدارة. كتب مايكل ايزنشتات المحلل في معهد واشنطن لدراسات الشرق الاوسط ان "فكرة واشنطن هي الابقاء على العقوبات ضد بغداد سيكون اسهل مع فتح مثل هذه الثغرة (تنفيذ 986)".

2- ابقاء صناعة النفط العراقية في حالة استعداد من خلال اصلاح المنشآت النفطية وادامتها، تحسبا للحاجة لها مستقبلا. كما بتنفيذ القرار سيتم عودة النفط العراقي بدفعات صغيرة لاتؤثر على السوق العالمي وخاصة العوائد النفطية السعودية.

3- في غياب امكانية اسقاط النظام، سيبقى النظام يقتات من الموارد التي تصرفها الامم المتحدة بما يجعله اسير الرضا الدولي وبالذات الامريكي، والا فان استمرار تصدير النفط سوف ينقطع لسبب او اخر.

4- التواجد البشري للامم المتحدة، من مراقبين على تصدير النفط وشراء احتياجات العراق والاشراف على توزيع الغذاء يجعل العراق تحت الوصاية العملية للامم المتحدة وبالتالي الولايات المتحدة.

5- بتنفيذ القرار يكون العراق قد وفر المال المطلوب لاستمرار عمل اللجنة الخاصة (ايكيوس) التي كانت تقف على حافة الافلاس.

6- كما ان تنفيذ القرار ازاح عن واشنطن عبء تمويل اغاثة الاكراد، حيث انه بموجب القرار سيستقطع من الموارد النفطية ماقيمته 150 مليون دولار للمساعدات الغذائية والصحية التي ستتولى منظمات الامم المتحدة توزيعها في الشمال، الامر الذي يقلل من حاجة الطرفين الكرديين المتصارعين للمساعدة الايرانية او العراقية. بما يخدم المصلحة الامريكية خاصة وان مهمة الرقابة العسكرية على المنطقة الكردية انيطت عمليا للاتراك حلفاء امريكا.

بهذا المعنى يصبح اضطرار بغداد للاستجابة لشروط الولايات المتحدة بشأن اسلوب تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء نصرا امريكيا.

اخلص من ذلك بانه رغم عيوب سياسة "احتواء" العراق ، الا ان فيها بالنسبة لواشنطن اغراءات كثيرة، ابتداء من كونها مجربة ولها حسنات معروفة بينما يتطلب اي تغيير جهدا استثنائيا في وقت الادارة الامريكية مشغولة بهموم مناطق ساخنة اخرى.

نهاية نفق المعاناة العراقية

ان من حق اي مواطن عراقي ان يتساءل لماذا لم يقبل النظام تنفيذ قرار مجلس الامن 706 وفيمابعد قرار 712 الصادرين عام 1991 بشأن السماح للعراق ببيع ماقيمته 6،1 مليار دولار من نفطه لمدة ستة شهور لشراء الغذاء والدواء، وقبل اليوم القرار 986 بعد مضي اكثر من خمس سنوات؟

ان الفرق بين الاثنين شكلي، فقرار 712 اعطى العراق 6،1 مليار بينما القرار 986 رفع المبلغ الى 2 مليار، واما مايتعلق بطريقة الشراء والبيع والتوزيع فالاختلاف شكلي ولا يبرر تأخير تنفيذ القرار خمس سنوات ذهب ضحيتها اكثر من نصف مليون طفل عراقي (تقرير اليونسيف، تشرين الاول 1996، توفى اكثر من 4500 طفل عراقي شهريا نتيجة المرض والجوع). ان الحديث عن التمسك بالسيادة مشروع تماما، ولكن عندما يكون الخيار بين الحياة والسيادة لا اعتقد ان اي عراقي مسؤول عن اطفاله سيحتار. وفي ظل الحرمان من لقمة العيش واضطهاد الحاكم فرح العراقيون بمقايضة السيادة بالخبز.

ان حياة الشعب يجب ان لاتكون لعبة سياسية، واذا كانت حياة الشعب العراقي لاتعني امريكا (المعنية بمصالحها طبعا)، فالسؤال بماذا يبرر النظام هذا التلكوء؟

ان حياة ومقدرات الشعب العراقي كانت ولاتزال الضحية في لعبة الصراع بين نظام يرفض المراجعة والانفتاح وبين مصالح امريكية تريد العراق مهمشا ضعيفا. ان استمرار الحصار على العراق حد من قدرة الشعب على المعارضة والتحرك ضد النظام، وليس العكس (استطاع صدام خرق المنطقة الامنة في الشمال في وقت فشلت مساعي المعارضة من استغلال الشمال لاسقاط النظام) وبتحول الاحتواء الى سياسة دائمة اصبح العراقي العادي ينظر الى الولايات المتحدة كشريك في "مؤامرة" الابقاء على صدام في الحكم.

ان خيبة امل الشعب العراقي ليست فقط في الحاكم الذي يرفض المراجعة والانفتاح بل في تلك المعارضة التي راهنت على العقوبات لاسقاط النظام ووضعت ثقتها في "النوايا الحسنة" لامريكا.

للخروج من نفق الجوع مطلوب الاستجابة بدون تلكؤ لمستلزمات الفقرة 22 من القرار 687 الخاصة بتدمير اسلحة الدمار الشامل، وتجنب تكرار مسيرة -المطاولة والتلكؤ- التي رافقت تنفيذ القرار 986، واما القول بان اللجنة منحازة وغير ذلك من الاتهامات فانه سوف يطيل المعاناة ليس الا، فالى الان لم تقر اي دولة عضو في مجلس الامن، بما فيها روسيا وفرنسا بان العراق اوفى بالتزاماته الكاملة بتدميرتلك الاسلحة، واكثر ماقيل ان العراق نفذ القسم الاعظم منها. لقد حان وقت اجتراع ماتبقى من السم دفعة واحدة.

ان تجربة دول جنوب شرق اسيا، دع عنك المانيا واليابان، تعطينا نموذجا يحتذى به في بناء الدولة الحديثة من خلال بناء الاقتصاد وليس في ضخامة ترسانة السلاح. فكل سلاح الاتحاد السوفيتي لم يحميه من السقوط تحت وطأة الفشل الاقتصادي. ان المبادرة تبقى بيد الحاكم فياترى هل تحدث معجزة؟ ام انتهى زمن المعجزات !!

(الملف العراقي، العدد 60 - كانون الاول 1996)

❊ ❊ ❊